الجملة والكلام عند فخر الدّين الرّازيّ في ضوء اللّسانيات الحديثة
دراسة في المحصول في أصول الفقه

The Sentence and the Speech by Fakhr Eldin Elrazi in the Light of Modern Linguistics A Study of Elmahsol in Fundamentals of Jurisprudence.

أ. كمال كباش‡

أ. محمد خان§

تاريخ الاستلام: 2020.12.31 تاريخ القبول: 2021.05.24

ملخّص: يتناول البحث الجملة باعتبارها أصغر وحدة تركيبيّة قابلة للتحليل، فالجملة لم تفرد بالدّراسة من قبل النّحاة والأصوليين في القرون الأولى، ولم يعرضوا لها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب كالإشارة إلى موضوع الشّرط الذي ينبني على جملة الشّرط وجملة الجواب وإنّما اهتموا بمكوناتها التي يظهر عليها أثر العامل بخلاف الجملة ويعتبر ابن هشام الأنصاري أوّل من أفرد لها بابا في كتابه "مغني اللبيب" كما تناولها الرّازي في المحصول. وقد حاول البحث عرض أراء النّحاة القدامى والرّازي في التّفريق بينها وبين الكلام.

كلمات مفتاحيّة: الجملة؛ الكلام؛ الإسناد.

Abstract: The research tackled the Sentence since it is considered as the smallest structural unit that can be analyzed. In the first centuries, there is no specific study for the sentence

‡جامعة بسكرة، الجزائر، البريد الإلكتروني: kamel.kabache@univ-biskra.dz (المؤلّف المرسل).

§جامعة بسكرة، الجزائر، البريد الإلكتروني: Lab.lla2@univ-biskra.dz .

by Grammarian and Fundamentalists. They have not tackled it except within chapters as a reference to the subject of the condition which is based on the conditional statement and the conclusion. Rather, they cared about its components that show the effect of the agent in contrast of the sentence. Ibn Hichem El-ansari is considered as the first one who cares about the Sentence and its Types. He has devoted a whole chapter to it in his book Maghni El-abib. The research tried to present the views of old grammarian and Elrazi about the difference between the sentence and the speech. The research ended by presenting the different parts of the sentence among the grammarian and Elrazi.

Keywords: Sentence,Speech, Attribution.

1. المقدّمة: تعدّ الجملة من أهم اللبنات التي قامت عليها الدّراسات اللسانيّة والأصوليّة؛ باعتبارها أصغر وحدة تركيبية قابلة للتحليل، تتخذها كل دراسة نحويّة أو أصوليّة منطلقا للوصف والتّقعيد، وتهتم بدراستها من حيث التّأليف أو التّركيب، وعلاقة العناصر بعضها ببعض، ووظيفة كل عنصر منها عند ارتباطه ببقيّة العناصر.

والنّاظر في الدّراسات النّحويّة القديمة يجد أنّ الجملة لم تحظ باهتمام النّحاة في القرون المقدمة إذ لم يخصصوا لها أبوابا وفصولا تتناولها بالدّراسة، ولم يضعوا لها تعريفا يحدد مفهومها وحدودها ويميزها عن الكلام وإنّما كانت ملاحظاتهم لها متناثرة في ثنايا مؤلفاتهم، وتركزت في دراسة العناصر والمفردات التي تتألف منها على حدة؛ ولعل السّبب في ذلك هو ارتباطهم بنظريّة العامل التي بنوا عليها الكثير من قواعدهم النّحويّة، بل كانت المعول عليها في التّحليل النّحوي والتّوجيه الإعرابي، وأثر العامل يظهر في العناصر والمفردات بخلاف الجملة.

وبمرور الزّمن وبالتّحديد بدايّة من عصر ابن هشام الأنصاري زاد الاهتمام بالجملة وحظيت بعنايّة فائقة من قبل النّحاة، فقد عقد لها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب"

بابا جمع فيه كل ما يتعلق بها من حيث التّعريف والإعراب والإسناد وكل ما قاله النّحاة بشأنها. وإلى جانب النّحاة أولى الفخر الرّازي الجملة والكلام اهتمامه سواء في محصوله أم تفسيره وقد أضاف قسما ثالثًا للجملة هو: "الجملة الشّرطيّة". وبهذا يتفق مع الزّمخشري الذي قسم الجملة إلى أربعة أقسام.

وقد تباينت أراء النّحاة والأصوليين واللسانيين في تحديد مفهوم الجملة وتبيان حدودها ومكوناتها الأساسيّة فمنهم من جعلها مرادفة للكلام ومنهم من جعلها مختلفة عنه وأنّ بينهما عموم وخصوص.

وانطلاقا من الأهميّة التي تحتلها الجملة في التّحليل النّحوي والدّلالة على المعنى الذي يمثل الغايّة من الدّراسات الأصوليّة واللغويّة (الصّوتيّة، الصّرفيّة، النّحويّة المعجميّة) بل قمتها جاءت هذه الدّراسة قصد الإجابة عن الأسئلة التّاليّة:

- ما معنى الجملة عند النّحاة والرّازي وهل هناك فرق بينها وبين الكلام؟
- ما هي المعايير التي استندوا عليها في ضبط المفهوم النّحوي للجملة ولكلام؟

2. مفهوم الجملة والكلام:

2-1 في اللغة: الجملة بضم الميم جماعة الشّيء، وفي التّنزيل قال تعالى: ﴿وَقَالَ الذينَ كَفَرُوا لَوْلَا نزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴾(الفرقان: 32)؛ أي دفعة واحدة وعلى ذلك فالجملة تعني التّجمع في مقابلة التّفرق ومن هنا أطلقوا كلمة جملة على جماعة كل شيء، والجملة واحدة الجمل والجملة جماعة الشّيء، وأجمل الشّيء جمعه عن تفرقة وأجمل الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب والكلام (ابن منظور، 2003، ص.153). وقال صاحب تاج العروس:" الجملة بالضّم جماعة الشّيء وكأنّها اشتقت من جماعة الحبل؛ لأنّها قوى كبيرة جمعت فأجملت جملة... قلت: ومنه أخذ النّحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى" (الزّبيدي، 2001، ص.238). وقال ابن فارس:" الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تَجَمُّعٌ وعِظَمٌ والأخر حُسْنٌ. فالأول قولك: أجملت الشّيء وهذا جملة الشّيء وأجملته: حصَّلْتُه" (ابن فارس، د.ت، ص.481). ونستنتج

مما سبق أنّ دلالة الجملة في اللغة لا تخرج عن معنى جمع الأشياء عن تفرق، ومن ذلك جمع الكلمات المتفرقة في وحدة واحدة أو مجموعة واحدة ذات معنى مفيد.

وأما الكلام في اللغة فمن الجذر (ك، ل، م) واللفظ مصدر (تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ، تَكَلُّمًا)؛ أي تحدث والكلام: القول أو ما كان مكتفيا بنفسه، قال تعالى في محكم تنزيله:﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آَيَةً قَالَ آَيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾(مريم: 10) "والظّاهر أن لفظ الكلام ورد بالمعنى النّحوي عند أصحاب المعاجم (االفيروزآبادي 2014، ص.1368). وقال الرّازي: "وتركيب الكاف واللام والميم بحسب تقاليبها السّتة الممكنة تفيد القوة والشّدة فواحد منها مهمل: (ل م ك) وخمسة منها معتبرة، فالأول: (ك ل م) فمنه الكَلام؛ لأنه يقرع السّمع ويؤثر فيه وأيضا يؤثر في الذّهن بواسطة إفادة المعنى، ومنه الكِلام للجرح وفيه شدة وألم والكُلام ما غلظ من الأرض وذلك لشدته والثّاني: (ك م ل)؛ لأنّ الكامل أقوى من النّاقص والثّالثّ (ل ك م) ومعنى الشّدة في اللكم ظاهر والرّابع: (م ك ل) ومنه "بئر مكول" إذا قل ماؤها وإذا كان كذلك كان ورودها مكروها فيحصل نوع الشّدة عند ورودها والخامس: (م ل ك) يقال: "ملكت العجين" إذا أمعنت عجنه فاشتد وقوى ومنه "ملك الإنسان"؛ لأنّه نوع قدرة" (الرّازي، 1981، ص ص.22-23).

2.2 عند اصطلاح النّحاة:

1.2.2 عند النّحاة القدامى: لقد تعددت أراء النّحاة القدامى في تعريف الجملة، ومن الثّابت أنّ مصطلح الجملة عند بعضهم كان متلبسا بمصطلح الكلام ولم يكن ثمة فصل بينهما، فقد ذكره سيبويه[ت180ﻫ] في بعض المواضع من كتابه؛ فقال في باب ما يحتمل الشّعر: "وما يجوز في الشّعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأنّ هذا موضع جمل وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله" (سيبويه، 1992 ص.32) وقال أيضا: "جملة هذا الباب أنّ الزّمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنّه في معنى إذْ" (سيبويه، 1992، ص.119) وقال في موضع

أخرا: "فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميته باسم في أوّله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا كله" (سيبويه، 1992، ص.208) غير أنّ هذه الاستعمالات للفظ "الجملة" لا تدل على المعنى النّحوي للجملة وقد اكتفى سيبويه بذكر العناصر المكونة للجملة وهما المسند والمسند إليه باعتبارهما طرفي الإسناد، وأفرد لهما بابا في كتابه؛ فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا" (سيبويه، 1992، ص.23).

وكان أبو العباس المبرد[ت285ﻫ] أوّل من استعمل مصطلح "الجملة" بمعناه النّحوي إلاّ أنّه يسويه بمصطلح الكلام، ومن ذلك مثلا قوله: "وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السّكوت عليها وتجب بها الفائدة" (المبرد، 1994 ص.146) ويقول في موضع أخرا من كتابه: "الأفعال مع فاعليها جمل" (المبرد 1994، ص.123).

وبعد القرن الرّابع الهجري انقسم النّحاة إلى فريقين في التّمييز بين المصطلحين (الجملة والكلام):

الفريق الأوّل: ويسوي بين المصطلحين؛ أي أن "الكلام والجملة" مترادفان نحويا وهما: "ما أديا معنى يحسن السّكوت عليه". ومن أنصار هذا المذهب: أبو الفتح ابن جني[ت392ﻫ] الذي عرف الكلام بأنه "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النّحويون الجمل" (ابن جني، 1952، ص.18)، وعرفه بالمعنى ذاته عبد القاهر الجرجاني [ت471ﻫ] فقال: "أعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: "خرج زيد" سمي كلاما وسمي جملة" (الجرجاني، 1972، ص.40) وكذلك الزّمخشري [ت538ﻫ] حيث قال: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: "زيد أخوك" و "بشر صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" و"انطلق بكر" وتسمى الجملة" (الزّمخشري، 2004، ص.32).

والثّاني: يفرق بين المصطلحين، ومن أنصاره الاستراباذي [ت686ﻫ] الذي يفرق بين الجملة والكلام تفرقة حاسمة فيقول: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس" (الرّضي، 1966، ص.18). والمقصود بقوله: ما تضمن الإسناد الأصلي ما تألف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل نحو: "جاء محمد" وإسناد الخبر إلى المبتدأ نحو: "زيد قائم" و أمّا الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والظّرف فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة والمراد بقوله: مقصودة لذاتها الجمل المستقلة نحو: "حضر محمد"، و"ليتك معنا"، وأمّا المقصودة لغيرها فهي الجمل غير المستقلة وذلك كالجمل الواقعة خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة أو نحو ذلك، وذلك نحو: "أقبل أخوك وهو مسرع" فجملة "هو مسرع" ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها" (السّامرائي، 2007، ص ص.12، 25).

وقيل بأنّ المراد بقوله: "المقصودة لذاتها" ما أردنا الإخبار عنه أوّلا وأصالة مثل: "الشّمس طالعة" فهذا التّركيب يسمى جملة ويسمى كلاما؛ لأنّه تضمن إسنادا أصليا وكان مستقلا بنفسه وأفاد فائدة يحسن السّكوت عليها. وأمّا المراد بقوله: "المقصودة لغيرها" ما لم نرد الإخبار عنه ولم نقصده مثل: "خرجت و الشّمس طالعة" ف "الشّمس طالعة" لا يعد هنا كلاما؛ لأنّنا لا نريد الإخبار بطلوع الشّمس، بل يسمى جملة فقط؛ أي أنّ المركب الإسنادي إذا كان جزءا من تركيب أكبر يسمى جملة ولا يسمى كلاما فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما فإذا قلنا: "محمد أقبل أخوه يحمل كتابا غلافه أزرق" كان المقول كلاما وكل من "أقبل أخوه" و "يحمل كتابا" و"غلافه أزرق" يعد جملة وإن لم يكن لها كيان مستقل ولم يقصد الإسناد فيها لذاته ولا يعد كلاما عند الرّضي وابن هشام وهو جزء من تركيب نحوي أطول فالأوّل خبر والثّاني حال والثّالثّ صفة (عبادة، 2001، ص.22).

وقد وافق ابن هشام الأنصاري [ت761 ﻫ] الرّضي وعـرف الكلام بأنّه: "القول المفيد بالقصد" والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملـة عبارة عن الفعـل وفـاعله كـ: "قام زيد" والمبتدأ والخبر كـ: "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضُرِبَ اللص" و "كان زيد قائم" و"ظننته قائما"." (الأنصـاري، 1964 ص.419) فالعـلاقـة بين الجملـة والكـلام هـي عـلاقة "عموم وخصوص" فكل كلام جملة؛ لأنّه تضمـن الإسناد الأصلي وكـان مقصودا لذاته أمّا الجملة فعلى خلافه فقد لا تكون مقصودة لذاتها وبالتّالي فهي أعم من الكلام.

والحق أنّ الرّضي ومـن معـه مـن النّحويين لما ذهبوا إلـى أنّ الجمـلة هي: "ما تضمن الإسناد الأصلـي سواء كانت مقصودا لذاتها أم لغيرها" أرادوا بذلك أنهما العمدة التي لا يسوغ حذفه إلاّ بدليل يقوم مقامَ اللفظَ بِه ولم يريدوا خـلو الجملـة مـن المعنـى ولـو كان جزئيا(المعنى النّواة) والدّليل علـى ذلك قول الرّضي: "ما تضمن الإسناد الأصلي" ففيه تأكيد علـى وجود المسند والمسند إليه مذكورين أو مقـدرين ولا ينفـي وجـود المعنى أصـلا وأمـّا الفضلـة فقـد يُستغنـى عنـه ولا يلـزم أن يتحقق فـي كـل جملـة كالمفعـول بـه أو الحـال أو الصّفـة أو التّوكيد...إلخ وقد لا يستقيم المعنى إلاّ بذكرهما كما في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾(الشّعـراء: 130) فحذف الحال هنا يفقد الجملة دلالتّها، وكذلك في قوله تعالى:﴿ وَمَا خَلَقْنَا السّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِين ﴾ (الأنبيـاء: 16) ففـي عدم ذكـر الحال هنا فسـاد أي فساد وقـد لا تتم الفائدة بـذكر الخبر وحده بل لابد من ذكر النّعت معه – مع أنّ الأصل فـي الخبر أن تتم بـه الفائدة – كما فـي قوله سبحانه وتعالى يخاطب المعارضين:﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾(النّمـل: 55) (عبادة،2001 .33).

2.2.2 عند فخر الدّين الرّازي: عرف الرّازي الكلام أثناء شرحه لتعريف أبـي الحسين للكـلام فقـال: "وأمّا الكلام فهـو الجملـة المفيدة وهـي: إمّا الجملـة الاسميّة كقـولنا: "زيد قائم" أو الفعليّة كقولنا: "قـام زيد"، وإمـا مركب من جملتين وهـي الشّرطيّة كقولنا: "إن كانـت الشّمس طالعة فالنّهار موجود"." (الرّازي، 1997، ص.180).

ومن هذا التّعريف يمكننا أن نقول:

أ –إنّ مـا ذكره الرّازي فـي تعريف الكلام وتمييزه، حاصله يؤدي إلـى مـا يؤديه تعريف النّحـــاة المشهور للكـلام، الذي هـو "قول مفيد مقصود لذاته"، وإنّما اختلفت جهتا التّعريف، فتعريف الرّازي: تعريف في المثال وتعريف النّحاة بالماهيّة والذّات؛

ب –إن الجمـل– عند الرّازي–أعـم مـن الكلام، وهـذا واضح مـن تقييده للكـلام بأنـّه: "الجمـل المفيدة وهـذا هو أحـد مذهبـي النّحاة، وهـو اختيار الرّضي فـي شرحه على الكافيّة وهو ما صوبه ابن هشام في المغني" (الأنصاري، 1964، ص.419)

ج –إنّ أغلـب الأصوليين ذهبـوا إلـى القول بالتّـرادف بين الجملـة والكـلام، وهـو أحـد مـذهبي النّحاة وهـو اختيـار ابـن جني والجـرجاني والزّمخشري وغيرهم، ولعل ارتباط الأصوليين بالنّص الشّرعي هو الذي جعلهم لا يفـرقون بين الجملة والكلام، لأنّ الجمل بجميع أنواعها في القرآن والسّنة النّبويّة لها معنى يحسن السّكوت عليه والدّليل على ذلك أحكام الوقف والابتداء؛

د –يتفق الرّازي مع ابن هشام وأتباعه في انقسام الجملة إلى قسمين، مفيدة وهي المرادفة للكلام وغير مفيدة.

وممّـا سبق نستنتج أنّ المعيار المعتمد فـي تعريف الجملة والكلام عنـد النّحاة القدامى هـو "الإسناد" وهذا ما جعلـهم ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنّهـما عمـاد الجمـلة؛ لأنّ وجودهما شرط كـاف لبناء الجمـلة التي أسس النّحاة عليها تحليلهم.

ويظهر أنّه لا خلاف بين الاتجـاهين السّابقين: (الفـريق الأوّل) و(الفـريق الثّاني + الرّازي) في أنّ الجملة تقوم على معيار الإسناد الأصلي وطرفاه مسند ومسند إليه وأنّ الفرق الجوهري بينهما يكمن فـي كون أصحاب المذهب الأوّل ربطوا في حـد الجملة بين معيار الإسناد ومعيار الدّلالة إذ جعلـوا إتمـام المعنـى معيارا للجملـة فيـه تحدد أبعادهـا؛ أي بدايتهـا ونهايتها، فـإذا لـم يتـم المعنـى لا يسمى المركب الإسنادي جملة، وأمـّا أصحاب الاتجاه الثّاني فقـد اكتفوا بالعلاقـة النّحويّة القائمـة بين عناصر البنيّة التّركيبيّة وحصروها في العلاقة الإسناديّة، ومـن ثَم كان قولهم: الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي وكانت مقصودة لذاتها أو لا. وهذا لا يعني خلو البنيّة التّركيبيّة من المعنى، فالمعنى قـد يكون جزئيا يصلح أن يكون لبنيته التّركيبيّة مضمـونا مستقـلا

قائما بذاته؛ أي أنّ للجملة كيان مستقل قائم بذاته ولنأخذ على سبيل المثال قوله تعالى:

﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (95) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾(الأعراف: 95-96) فقد حصر بعض النّحويين عدد الجمل في هذه الآيّة الكريمة في ثلاث جمل وهي:

-"وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آَمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"

-"وَلَكِنْ كَذَّبُوا"

-"فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ "

واعتبروا قوله تعالى:"وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ" بأنه ليس بجملة قائمة بنفسها ولا مستقلة؛ لأنّها حال من المفعول به في الجملة السّابقة عليها (العامل فيها الفعل: أخذ) فلا تعد جملة. وقد علق ابن هشام -وهو من أنصار الاتجاه الثّاني -على حصر الجمل في ثلاث بقوله: " وهذا هو التّحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما " (الأنصاري، 1964، ص.420).

3.2.2 عند النّحاة الغربيين: لقد تعددت أراء اللسانيين الغربيين وتفاوتت في حد الجملة، بسبب اختلاف المعايير وزوايا النّظر ومن أبرز هذه المعايير ما يأتي:

أ-المعيار الدّلالي: اعتمد النّحو الغربي الكلاسيكي (Traditional Grammar) في حد الجملة على المعيار الدّلالي والذي بقي سائدا حتى العصر الحديث والجملة في ضوئه هي: " نسق من الكلمات تؤدي فكرة تامة" وذلك كقوله تعالى:﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾(المائدة: 54) فالجمل الواردة في الآيّة الكريمة: "فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ"، " يُحِبُّهُمْ"، "يُحِبُّونَهُ"، ""يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" "لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ" تعد جملة واحدة من النّاحيّة الدّلاليّة؛ لأنها تؤدي فكرة تامة وأما من زاويّة

الإسناد فهي خمس جمل مستقلة بنيويا ولكل منها معنى جزئي يرتبط بالمعنى العام (السّيد، 2004، ص.18).

إنّ معيار الدّلالة (المعنى) أو الاستقلال التّام يجعل الجملة فضفاضة لا يحكمها النّظام النّحوي بدايّة وهذا دليل واضح على ضعف هذا المعيار؛ إذ يمتد بنا الأمر إلى فقرة كاملة حتى يكتمل المعنى الذي يريده المتكلم (خليل، 1988، ص.76).

ب–المعيار البنيوي (الشّكلي): يرى أنصار هذا الاتجاه ومنهم: قاردنر وهاريس وقولدمان أن الجملة هي مجموعة كلمات تنتهي بنقطة، يقول هاريس في حد الجملة: "هي نمط تركيبي ذو مكونات شكليّة خاصة" (بوجراند، 2007، ص.88) وهذا المفهوم يستخدم لأغراض تعليميّة وأما الجملة عند بلومفيلد "Bloomfield": فهي: "شكل لغوي مستقل، لا يتضمنه من خلال أي تركيب نحوي شكل لغوي أكبر منه" (هاينه وفيهفيجر، 1999، ص.19). ويبدو من ظاهر كلامه أن التّركيب؛ أي الجانب الشّكلي هو المعتمد في تعريف الجملة وليست الدّلالة، ولكن النّاظر في شرط التّركيب الذي يعنيه يتبين له أن اكتمال المعنى الدّلالي لازم من لوازم التّعريف، وعلى الرّغم من اهتمام البنيويين بالشّكل في حد الجملة إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة ومكوناتها إلى مفهوم الإسناد، وقرنوا وجود الملفـــوظ "التّركيب" الأدنى بتوفر النّواة الإسناديّة "المسند، والمسند إليه"؛ أي أن الجملة باعتبارها الوحدة الصّغرى في بناء الخطاب وهي أقل ما يتلفظ به يجب أن تتوفر على المسند والمسند إليه فعند تحليل جملة من نحو قوله تعالى: ﴿ وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾(البقرة: 220) إلى مكوناتها المباشرة فإنهم يقسمونها إلى مكونين أساسيين هما: "لَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ " و" خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ "وهذا يدل على تمسكهم بالدّلالة والإسناد وإن أسقطوهما ظاهرا (السّيد،2004، ص.19).

ج – معيار الإسناد عند التّحويليين: يقوم النّحو التّوليدي التّحويلي على جملة من الأفكار الرّئيسيّة من أهمها:

– أنّ النّحو وسيلة لتوليد الجمل الصّحيحة في لغة ما؛ أي أنّ البحث فيه موجه إلى الجملة باعتبارها أصغر وحدة لغويّة دالة.

– للجمل الحقيقيّة "المنجزة فعلا" بنى عميقة يجب وصفها لفهم البنى السّطحيّة.

وبناء على ذلك ربطوا بين البنيتين "العميقة والسّطحيّة" في تعريف الجملة فقالوا: "الجملة قَرْنٌ يَحْصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل المنطوق "البنيّة السّطحيّة" وبين ضرب معين من البنيّة المجردة "البنيّة العميقة" وهذا كله في إطار الإسناد، ولم يعترض على هذه الفكرة من التّحوليين إلاّ قليل باعتبارها قاصرة لا تشمل جميع الجمل ومن ذلك مثلا: جملة النّداء والتّعجب وجملة نعم وبئس ..." (السّيد، 2004 ص.19).

4.2.2 عند النّحاة المحدثين: لقد حاول اللغويون المحدثون أن يقدموا تعريفات للجملة، ولكنهم لم يتفقوا في ضبط المعايير التي من خلالها يصلون إلى معنى الجملة ومعرفة حدودها؛ ولعل السّبب في ذلك يعود إلى اختلاف المدارس والمذاهب اللغويّة التي ينتمي إليها هؤلاء، فمنهم من أخذ عن النّحاة القدامى ومنهم من تأثر بالمدارس الغربيّة ومنهم من زاوج بين الاتجاهين، ويمكن حصر تعريف الجملة عند المحدثين في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأوّل: ويركز على المعيار الدّلالي في تعريف الجملة دون الالتفات إلى قضيّة التّركيب الإسنادي، ومن أنصاره إبراهيم أنيس الذي يرى أن الجملة في أقصر صورها هي: "أقل قدر من الكلام يفيد السّامع معنى بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد" (أنيس، 2010 ص.236)، وقد سار محمد حماسة (عبد اللطيف، 2000، ص.22) ومهدي المخزومي على خطى إبراهيم أنيس، يقول مهدي المخزومي: "الجملة هي الصّورة اللفظيّة الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السّامع" (المخزومي، 1986، ص.21) فالجملة وفق هذا المعيار قد تكون لفظا ما دام قد أفاد معنى يحسن السّكوت عليه.

ولكن المثال الذي قدمه إبراهيم أنيس لا يلغي البنيّة العميقة للجملة "كان معي وقت ارتكاب الجريمة زيد" وهي الأصل الذي يسمح لنا بتفسير العلاقات النّحويّة بين التّراكيب.

والحق أنّ هذه التّعريفات تدل على تأثر أصحابها بالمنهج الوصفي الذي ساد في أوربا و أمريكا لسنوات طويلة وهو توجه لساني حديث يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعدا التّعليل والتّقدير في تحليل الظّاهرة اللغويّة، وأنّ الغايّة من دراسة النّحو هي التّطبيق لا التّنظير ويظهر ذلك في قول مهدي المخزومي: "إنّ النّحو دراسة وصفيّة تطبيقيّة" (المخزومي، 1966، ص.19) ولعل هذه الغايّة تأتي في المرحلة الثّانيّة؛ أي بعد التّنظيم والوصف والتّحليل؛ لأنّ الدّراسة التّطبيقيّة تنطلق من حيث تنتهي البحوث النّظريّة (السّيد 2004، ص.184).

الاتجاه الثّاني: ويعتمد على معيار الإسناد في حد الجملة، فقد سار أنصاره على نهج القدامى في تناولهم للجملة فأقاموها على أساس الإسناد، أفاد، أم لم يفد، قصد لذاته، أم لم يقصد. وفرقوا بين الجملة والكلام ومن هؤلاء: عبد السّلام هارون الذي عرف الجملة بقوله: "هي القول المركب أفاد، أم لم يفد، قصد لذاته، أم لم يقصد وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أم مِمّا نُزِّل منزلتهما كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظّاهر"(هارون، 2001، ص.25) ولا يختلف الأمر عند عبده الرّاجحي؛ إذ يقول: "والجملة في تعريف النّحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل" (الرّاجحي، 2000، ص.85)

الاتجاه الثّالث: ويجمع بين الاتجاهين (الإسناد والدّلالة) في حد الجملة ويمثله خليل عمايرة الذي يرى أنّ الجملة هي: "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السّكوت عليه ونسميها الجمل التّوليديّة أو المنتجة بشرط أن تسير على نمط من أنماط البِنَاء الجُمَلِي في اللغة العربيّة" (عمايرة، 1984، ص.34).

3. أهميّة الإسناد في بناء الجملة: يقوم بناء الجملة عند النّحاة على أساس الإسناد الأصلي وهو معيار كاف ومفيد؛ لأنّه مبدأ علمي ثابت وشامل ومطرد شأنه في ذلك شأن القوانين العلميّة التي تتميز بالثّبات والشّموليّة كالقانون

الرّياضـــي دلتا(Δ) في حل المعادلات الرّياضيّة من الدّرجة الثّانيّة في مجموعة الأعداد الحقيقيّة فكما أنّ جميـع المعادلات من الدّرجــة الثّانيّة تخضع فــي حلها للمميز(Δ) فكذلك الجملة فـي النّحو العربي تخضع لمبدأ الإسناد الذي يشكل علاقة ذهنيّة (عقليّة) مجـردة تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وهذا الرّبط ليس مطلقا بل لابد من مناسبة بين الكلمتين؛ أي تعلق إحداهما بالأخرى، جاء في شرح ابن يعيش: "وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فَعَرَّفَكَ بقوله: أُسْنِدتْ إحداهما إلى الأخرى أنّه لم يرد مطلق التّركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تَعَلُّقٌ بالأخرى على السّبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة" (ابن يعيش،2001، ص.72)، وقد أفرد لهما سيبويه بابا في كتابه فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا" (سيبويه،1992، ص.23) وقد بين سيبويه بقوله: "ولا يجد المتكلم منه بُدًا" أنّ الكــلام لابـد أن يتألف منهما" (السّامرائي، 2007، ص.13)، وليس في العربيّة غالبا من لفظ يدل على (الإسناد)، كما في غيرها من اللغات الهنديّة الأوربيّة مثل اللفــظ (أَسَّتْ) في الفارسيّة و(ls) فــي الانكليزيّة و(est) فــي الفرنسيّة و(ist) فــي الألمانيّة وغيرها من اللـغات، ولكـن الجملـة العربيّة فـــي أكثر حالاتها تتضمـن شيئـا آخــر يشير إلــى الإسنـاد دائما، شيئا ألحــق بالمسنـد إليــه والصّق بـــه وهو "صوت الضّمة"، وقد ألحـق بالمسنـد إليه ليكون علما علـى كونه مسندا إليه وقــد ثبـت بالاستقـراء أن الضّمة دائما علم الإسناد، تلـحق المسند إليه أو صفـة المسند إليه التّابعة لـه (المخزومي، 1986، ص ص.31-33) والمسند إليه لا يكون إلا اسما كالفاعل ونائبه فـي الجملة الفعليّة والمبتدأ فـي الجملة الاسميّة أمـا المسند فيكون فعلا أو ما يقوم مقـامه كاسم الفعل في الجملة الفعليّة ويكون اسما فـي الجملة الاسميّة قال ابن يعيش في شرحه: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا فـي اسميين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فـي فعل واسم نحـو قولك: ضُربَ زيدٌ و انطـلقَ بكْر ويسمـى الجملة" (السّامرائي، 2007، ص.7)

وقد اختلف النّحاة في إدراج بعض الجمل تحت ضابط الإسناد، كالجملة الشّرطيّة عند الزّمخشري والرّازي، والظّرفيّة عند ابن هشام، والنّداء والتّعجب وجملة نعم وبئس التي جعلها بعض المحدثين قسما أخرى سموه: "الجمل غير الإسناديّة" أو "ذات الرّكن الواحد" أو "الموجزة" أو "النّاقصة"، ومن هؤلاء عبد الرّحمان أيوب الذي يرى أن الجمل غير الإسناديّة وهي: جملة النّداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التّعجب لا يمكن أن تكون جملا فعليّة أو اسميّة لمجرد تأويل النّحاة لها؛ لأنّ الجمل الفعليّة أو الاسميّة تبنى على الإسناد وتسمى الجمل الإسناديّة أما مثل: "يا عبد الله" فمن الجمل غير الإسناديّة (أيوب، 1957، ص.129) ويتفق مهدي المخزومي مع عبد الرّحمان أيوب في كون النّداء ليس بجملة إسناديّة، ولكن يختلف معه في تسميّة هذا التّعبير جملة أصلا بل هو أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسّامع، ولن يؤدى هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات النّداء والدّليل على ذلك أن حذف أداة النّداء وإقامة الفعل الذي قدروه مكانه يذهب بالدّلالة المقصودة من أسلوب النّداء ويعود الكلام بعد التّقدير إلى طبيعة أخرى ودلالة أخرى؛ أي يتحول من كونه إنشاء إلى كونه خبرا ومن كلام يؤدي وظيفة لغويّة خاصة إلى كلام يؤدي وظيفة أخرى، وشتان بين قولهم: (أدعو عبد الله) وقولهم: "يا عبد الله". يقول مهدي المخزومي: "ونحن إذ نتفق مع الدّكتور في مخالفته القدامى نختلف معه في تسميّة مثل هذا التّعبير جملة؛ لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من الإسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة و لا تقوم مثل قولهم: "يا عبد الله" على مثل ذلك الأساس ولا يؤدي مثل تلك الفكرة؛ ولأن مثل قولهم: "يا عبد الله" لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي مثل ما يؤديه هذا التّعبير من مثل "ألا" للتنبيه و"ها" التي للتنبيه أيضا وغيرهما إلا في أنه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة ولا يصح تسميته بالجملة أيضا" (المخزومي، 1986، ص.56) ويقول حاتم صالح الضّامن: "ورغم كل المحاولات النّظريّة لتفسير هذا فالثّابت أن التّركيبين مختلفان أساسا فالأوّل طلبي والثّاني خبري كما يقول البلاغيون فجهود البلاغيين العرب لها مكانها وتقديرها

في دراسة الجملة العربيّة وهي المكمل الطّبيعي لجهود النّحاة في هذا الميدان." (الضّامن، 1989، ص ص.67 –68) ويرى أغلب النّحاة وخاصة القدامى أنّ هذه الأقسام يمكن ردها إلى معيار الإسناد، يقول ابن يعيش: "وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة؛ لأنّ الشّرطيّة في التّحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشّرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل، والظّرف في الحقيقة للخبر الذي هو: (استقر) وهو فعل وفاعل" (ابن يعيش،2001، ص.229). وأنّ النّداء جملة فعليّة لأن حرف النّداء ناب عن الفعل، يقول ابن يعيش: "ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موْطن واحد؛ وهو النّداء خاصّة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة." (ابن يعيش، 2001، ص.73) والعبرة في الجملة بصدرها (المسند والمسند إليه) ولا عبرة بما تقدم عليها من حروف؛ لأنّ المعتبر ما هو صدر في الأصل؛ أي ما كان مسندا ومسندا إليه في الأصل) فالجمل في نحو:

– يا عبد الله أصلها: أنادي عبد الله.

–﴿ والْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾(النّحل: 5): والتّقدير: خلق الأنعام.

–﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾(غافر: 81) والتّقدير: تنكرون آيات الله.

–﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾(الليل: 1) والتّقدير: أقسم والليل إذا يغشى.

–﴿ وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(التّوبة: 06) والتّقدير: وإن استجارك أحد من المشركي (الأنصاري، 1964، ص ص.420–421).

ولعل السّبب الذي حمل بعض المحدثين على إخراج الجمل السّابقة من دائرة الإسناد هو تفادي القول بالتّقدير ليلتقوا مع ما يتبنوا من أفكار نادت بها "مدرسة التّحليل الشّكلي" التي قامت على وصف ظاهر التّراكيب دون الغوص في جانبها العميق عن طريق التّأويل والتّقدير.

والاكتفاء بالوصف الظّاهري للتراكيب لا يسمح لنا بتفسير العلاقات النّحويّة كما ينبغي لأنّ الجملة لها بنيتان: سطحيّة وهي الفرع الظّاهر، وعميقة: وهي الأصل الذي تنتظم فيه بنيّة التّركيب، والذي يضبط العلاقة بين البنيتين هو التّأويل والتّقدير وقد بحث القدامى الفروق الدّلاليّة بين البنيتين، وبخاصّة البلاغيون والفقهاء

والمفسرون، يقول الرّازي في تفسير قوله تعالى: "وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا": "والأنعامَ منصوبة وانتصابها بمضمر يفسره الظّاهر(يعني الفعل خلق) كقوله تعالى: "وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ" (الرّازي، 1981 ص.232)

والنّظر إلى الجملة من زاويّة الإسناد الأصلي لا يعني إهمال الجوانب الأخرى (التّركيبيّة والدّلاليّة والتّداوليّة)، فقد فصل النّحاة في الأبعاد التي تدل عليها كل وظيفة من هذه الوظائف وإذ لا يسع المقام لتناولها بالتّفصيل؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة يتم إبرازها بالشّواهد والأدلة أكتفي بقول حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغساسين:

يُغْشَوْنَ حتى لا تَهِرُّ كلابُهم *** لا يسألون عن السّوادِ المقبلِ

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تَهِرُّ) وحمْلُ (حتى) على الابتداء؛ لأن غرض الشّاعر مدحهم فقد جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الضّيوف، ولو نصب (لا تهر) لجعله غايّة للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود (السّيد، 2004 ص.186)، والأمثلة على ذلك كثيرة. ولكنهم مع ذلك اعتنوا بالإسناد من أجل المحافظة على بناء اللغة واطراد نظامها.

4. خاتمة: اختلف النّحاة قديما وحديثا في تعريف الجملة والكلام، فمنهم من جعلهما مترادفين كالجرجاني وابن جني والزّمخشري وغيرهم، ومنهم من فرق بينهما كالرّضي وابن يعيش وابن هشام والرّازي وغيرهم، ولعل أقرب الأقوال إلى العقل والمنطق هو ضرورة توفر عنصري الفائدة والإسناد، فالنّواة التي تنعقد بها الجملة العربيّة ويكتمل بها معناها عنصراها: الأساسيان المسند والمسند إليه وما زاد عنهما فهو عنصر توسعة تمتد به الجملة، ويؤتى به لتأديّة وظائف أخرى دلاليّة تعين على فهم الجملة وتسمى هذه العناصر الفضلة أو القيد.

5. قائمة المراجع: **

– ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني. (1952). *الخصائص*، مج1، تحقيق محمد النّجار(ط.2). القاهرة: دار الكتب المصريّة.

– ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (د.ت). معجم مقاييس اللغة مج1 تحقيق عبد السّلام هارون(ط). بيروت: دار الفكر.

– ابن منظور، جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم. (2003). *لسان العرب* مج11 تحقيق عامر أحمد حيدر(ط.1). بيروت: دار الكتب العلميّة.

– ابن يعيش، موفق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي. (2001). *شرح المفصل* مج1 تقديم. د. إميل بديع يعقوب(ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

– الأنصاري، جمال الدّين ابن هشام. (1964). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* مج2 تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (ط.1). دمشق: دار الفكر.

– أنيس، إبراهيم. (2010). *من أسرار اللغة*(ط.4). مصر: مكتبة الانجلو المصريّة.

– أيوب، عبد الرّحمان. (1957). *دراسات نقديّة في النّحو العربي*(ط). الكويت: مؤسّسة الصّباح.

– الجرجاني، أبوبكرعبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمد. (1972). *الجمل* تحقيق علي حيدر(ط). دمشق: دار العلم.

– خليل، حلمي. (1998). العربيّة وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر العربي الحديث(ط). الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

– دي بوجراند، روبرت. (2007). *النّص والخطاب والإجراء*، ترجمة تمام حسان(ط.2). القاهرة: عالم الكتب.

– الرّاجحي، عبده. (2000). *التّطبيق النّحوي*(ط). الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

– الرّازي، فخر الدّين. (1981). *التّفسير الكبير*، مج 24(ط.1). بيروت :دار الفكر للطباعة والنّشر.

– الرّازي، فخر الدّين. (1981). *التّفسير الكبير*، مج1(ط.1). بيروت :دار الفكر للطباعة والنّشر.

– الرّازي، فخر الدّين. (1997). *المحصول في أصول الفقه*، مج1، تحقيق جابر العلواني (ط.3). الرّياض :مؤسسة الرّسالة.

– الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي السّمنائي النّجفي. (1966). شرح الرّضي لكافيّة ابن الحاجب مج1 تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى(ط.1). الرّياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة.

– الزّبيدي، السّيد مرتضى الحسين. (2001). تاج العروس في جواهر القاموس مج8، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي(ط). الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

– الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2004). *المفصل*، تحقيق: د. فخر صالح قدارة(ط.1). عمان: دار عمار للنشر.

– السّامرائي، فاضل صالح. (2007). *الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها* (ط.2). عمان: دار الفكر.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1402). *الكتاب (الكتاب لسيبويه)* مج1 تحقيق عبد السّلام هارون (ط.2). القاهرة: مكتبة الخانجي، دار الرّفاعي.

– السّيد، عبد الحميد مصطفى. (2004). *دراسات في اللسانيات واللغة العربيّة* (ط.1). عمان: دار الحامد للنشر والتّوزيع.

– الضّامن، حاتم صالح. (1989). *علم اللغة*. (ط). الموصل: مطبعة التّعليم العالي.

– عبادة، محمد إبراهيم. (2001). *الجملة العربيّة مكوناتها أنواعها تحليها*(ط.2). القاهرة: مكتبة الآداب.

– عبد اللطيف، محمد حماسة. (2000). *العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث*(ط). القاهرة : دار غريب للنشر والتّوزيع والإعلام.

– عمايرة، خليل. (1984). *في نحو اللغة وتراكيبها*(ط.1). جدة: دار عالم المعرفة.

– الغلاييني، مصطفى. (2007). جامع الدّروس العربيّة، مج3(ط.1). القاهرة المكتبة العصريّة.

– فولفجانج هاينه، وديتر فيهفيجر.(1999). *مدخل إلى علم اللغة النّصي*(ط). السّعوديّة: مطابع جامعة الملك سعود.

– الفيروزآبادي، مجد الدّين محمد بن يعقوب. (2014). *القاموس المحيط*(ط.1). القاهرة: دار الغد الجديد.

– القرآن الكريم بروايّة حفص عن عاصم

– المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد. (1994). *المقتضب*، مج1، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة(ط.1). القاهرة: لجنة إحياء التّراث الإسلامي.

– المخزومي، مهدي. (1966). في النّحو العربي قواعد وتطبيق، مج1(ط.2). دمشق: مكتبـــــة ومطبعة البابي الحلبي.

– المخزومي، مهدي. (1986). في النّحو العربي نقد وتوجيه (ط.2). بيروت: دار الرّائد. هارون، عبد السّلام. (2001). الأساليب الإنشائيّة *في النّحو العربي*(ط.5). القاهرة: مكتبة الخانجي.